# الحكم الراشد: بين استيراد القالب الليبرالي وتصنيع النموذج المحلي

# Good Governance between Importing the Liberal Template and the Manufacturing of Local Model

طالب الدكتوراه/ علي شتيوي*
جامعة محمّد خيضر، بسكرة، الجزائر
chetriad@gmail.com
الدكتور/ عبد اللطيف باري
جامعة محمّد خيضر، بسكرة، الجزائر
abdelatif.bari@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2018/11/10 تاريخ القبول للنشر: 2018/11/17

❖❖❖❖❖❖❖

**ملخّص:**

تهدف هذه الدراسة إلى الوقوف على الحكم الراشد المستورد والمصنع محليا ووطنيا، وأيهما أعطى نتائج أفضل من حيث التنمية، النموذج الليبرالي للحكم الراشد الذي يصدر للدول النامية من طرف البنك والصندوق الدوليين، والقائم على تعظيم القطاع الخاص وتحجيم دور الدولة، واعتماد سياسة العصا والجزرة في تقديم القروض المشروطة بإصلاحات.

الحكم الراشد النابع من بيئة محلية وطنية تراعي الخصوصية، مع الانفتاح الخارجي والتعديل الداخلي لإنتاج نموذج خاص يلائم الدولة والمجتمع.

توصلت الدراسة الى أن الحكم الراشد المستورد يحتاج الى تكييف وتعديل، أو الى انتاج نموذج محلي وطني نابع من البيئة الداخلية.

**الكلمات المفتاحية:** الحكم الراشد؛ الليبرالية؛ صندوق النقد والبنك الدوليين؛ الدول النامية.

***Abstract:***

*The goal of study is to identify the good governance, the imported and the locally manufactured, which one of them provide us, better results in terms of development.*

*The liberal model of good governance issued to developing countries by the IMF and the World Bank, which is based on maximizing the private sector, reducing the role of the state, and adopting the carrot-and-stick policy of loans conditional on reforms, or*

*The national homegrown good governance that respects privacy, with external openness and internal adjustment to produce a special model suitable for the state and society.*

*As a result, the imported good governance has to be adapted and compensated, or to produce a national home grown model.*

***Key words:*** *Developing Countries; good governance; IMF; liberalism, World Bank.*

* المؤلف المراسل: (عضو مخبر الحقوق والحريات في الأنظمة المقارنة، جامعة بسكرة).

**مقدّمة:**

يعتبر الحكم الراشد من بين المفاهيم والمقاربات التفسيرية وأنماط التسيير الجيدة التي تحتاجها الدول بغرض احداث تنمية وتحسين مستويات الحياة للشعوب، هناك دول تعمل على صناعة نموذج خاص، في حين هناك دول اخرى تستورد نماذج جاهزة من العالم المتقدم أو تفرض عليها من المؤسسات المالية الدولية مثل صندوق النقد والبنك الدوليين، في اطار اصلاحات اقتصادية تشمل تغيير شامل في البنية الاقتصادية، بهدف تحسين الأوضاع الاقتصادية للدول النامية وهذا ما يدفع لطرح الاشكالية التالية:

- ما مدى جدوى القوالب الجاهزة في ترشيد الحكم، أم أن الأمر يقتضي صناعة نموذج محلي؟

وللإجابة على هذه الاشكالية لابد من تفكيك الاشكالية الى تساؤلات فرعية:

- ما المقصود بالحكم الراشد؟
- ما هو القالب الليبرالي للحكم الراشد؟
- هل يمكن تكييف الحكم الراشد لاستيعاب الخصوصيات المحلية؟
- هل هناك نماذج منفردة في الحكم الراشد؟

**الفرضيات:**

- تحتاج القوالب الجاهزة والمستوردة الى اعادة تكييف وفق الخصوصية، أو انتاج وتصنيع نموذج محلي.
- الحكم الراشد هو كل حكم يقوم على التسيير الجماعي، لكل الفواعل في ادارة الموارد لغرض التنمية.
- القالب الليبرالي للحكم الراشد يقوم على تعظيم القطاع الخاص وتحجيم دور الدولة.
- يمكن القول بإنتاج وتصنيع نموذج خاص للحكم الراشد.

اعتمدت هذه الدراسة على مدخل الاقتصاد السياسي، ومدخل التبعية، في تفسير الظاهرة الاقتصادية والسياسية لدواعي التشابك، وتأثير كل منهم على الآخر.

تقوم الدراسة على المحاور التالية:

## المحور الاول

## ماهية الحكم الراشد

حمل الحكم الراشد العديد من التعاريف لمؤسسات دولية، وشخصيات علمية:

**أولاً- مفهوم الحكم الراشد:**

**1- المعنى اللغوي للمفهوم :**

كلمة "حكم" " GOVERNANCE" مشتقة من مصدر ثلاثي لتدل على معاني متعددة تختص بجوانب عدة من نسق الحكم، فالحكم هنا يعني القضاء بين الناس، كما يعني ذلك العلم والتفقه، أي المعرفة العميقة بالقواعد القانونية وتفسيرها، ويعني ذلك الحكمة.

أما لفظ الراشد: مشتقة من مصدر ثلاثي (رشد) يقال رشد رشدا أي اهتدى واستقام فهو رشيد وراشد[1].

الراشد أو الصالح او الجيد "Good" فيمثل الصفة أو القيمة التي لحقت بالاسم الأول وهو الحكم ليعكس مدى تجاوب الحكومات مع حاجات الشعوب التي تخدمها.

**2- المعنى الاصطلاحي:**

ظهر المفهوم بشكل أكثر تفصيلا عام 1989 في منشورات وتقارير البنك الدولي عن كيفية تحقيق التنمية الاقتصادية ومحاربة الفساد حيث تمَّ الربط بين الكفاءة الإدارية الحكومية والنمو في الدول الأفريقية جنوب الصحراء.

السياسات الاقتصادية الحكومية ،لا بدَّ أن تكفل العدالة والمساواة، قدرة الدولة على قيادة المجتمع في إطار سيادة القانون[2].

إنَّ مفهوم الحكم الراشد يأخذ بعدين متوازيين، يعكس أولهما فكر البنك الدولي الذي يتبنى الجوانب الإدارية والاقتصادية للمفهوم.

أما البعد الثاني فيؤكد على الجانب السياسي للمفهوم؛ حيث يشمل- جانب الاهتمام بالإصلاح والكفاءة الإدارية، بالتركيز على منظومة القيم الديمقراطية المعروفة في المجتمعات الغربية[3].

وردت عدة تعريفات لهذا المصطلح من طرف علماء الحقول المعرفية المتعددة والمؤسسات الدولية المانحة ومنظمات التنمية، ونذكر منها:

**أ- جان كوومان (Jan Kooiman):**

وصف الحكم الراشد بأنه "عقد اجتماعي جديد يقوم على شراكة ثلاثية بين الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص، بهدف تعبئة أفضل لقدرات المجتمع وإدارة أكثر رشادة لشؤون الحكم"[4].

يرى كوومان أن الحكم الراشد يستند إلى ثلاثية الفواعل في ادارة شؤون الحكم والمتمثلة في الحكومة كفاعل رسمي والمجتمع المدني كفاعل اجتماعي والقطاع الخاص كفاعل اقتصادي.

**ب- في حين يعرف فرنسوا كاستينج:**

"الحكم الراشد يكشف عن طريقة اتخاذ القرار ، بفعالية في اطار جماعة ما أين يفرض وجود الاعتراف بتعدد مواقع السلطة"[5].

ركز كاستينج على مسالة اتخاذ القرار النابع من قوى متنوعة وليست واحدة حتى نضمن عنصر الفعالية والمشاركة الواسعة.

**ج- تعريف ماركو رينجون وتيبولت (Marcou Rangeon et Thiebault):**

الحكم الراشد "بأنه الأشكال الجديدة الفعالة بين القطاعات الحكومية تتضمن الادارة العامة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني التي تساهم في تشكيل السياسة العامة"[6].

من خلال هذه التعاريف نجدها تشترك في تعدد الفواعل واهتمامها بطريقة التسيير الفعَّال القائم على حسن ادارة الموارد.

**د- تعريف البنك الدولي:**

عرَّف البنك الدولي الحكم الراشد لأول مرة (سنة 1989) على أنه: "ممارسة السلطة السياسية لإدارة شؤون الدولة"[7].

في بداية التسعينيات حيث حاول خبراء البنك الدولي إعطاء تعريفات أخرى أكثر دقة فعرَّفه في التقرير الصادر عن البنك عام 1992 بعنوان "الحكم والتنمية" على أنه: "أسلوب ممارسة السلطة الوطنية لإدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية بهدف التنمية"[8].

وهذا يشمل ما يلي:

- عملية اختيار القائمين على السلطة ومحاسبتهم واستبدالهم (البعد السياسي).
- قدرة الحكومة عل إدارة الموارد وتنفيذ السياسات السليمة بفعالية (البعد الاقتصادي).
- احترام كل من المواطنين والدولة للمؤسسات التي تحكم التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية فيما بينهن (البعد المؤسساتي).

من خلال التعريف الاول والثاني يعكس مدى التطور في التعريف المتعلق بالحكم الراشد، حيث يرى البنك الدولي ان جوهر عملية الحكم متعلقة بالإدارة الجيدة المفضية إلى التنمية كهدف مجتمعي.

**هـ- دنيال كوفمان (D.Kofman)":**

يعرفه الحكم الراشد بانه التقاليد والمؤسسات التي من خلالها تمارس السلطة في بلد ما ،من اجل الخير العام ويشمل هذا عملية اختيار من هم في السلطة ومراقبتهم واستبدالهم –البعد السياسي – وقدرة الحكومة على إدارة مواردها وتنفيذ سياسات سليمة بفاعلية – البعد الاقتصادي-و احترام المواطنين والدولة لمؤسسات البلاد"[9].

يعتبر كوفمان من اكبر خبراء البنك الدولي ولهذا كان تعريفه أكثر تناسقا مع تعريف البنك الدولي من خلال تركيزه على المؤسسات والتقاليد، التي من خلالها تتم عملية ممارسة السلطة داخل الدولة، كما أشار كوفمان الى ضرورة البعد السياسي من خلال عملية اختيار السلطة والحق في استبدالها.

بالإضافة الى طريقة صنع السياسة العامة من خلال الطريقة الفعالة للحكومة في إدارة الموارد بالشراكة مع المواطنين.

**و- أمَّا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP):**

فقد خلص الخبراء الدوليين بعد مناقشة مضامين الحكم الراشد الى التعريف التالي:

"ممارسة السلطات الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون المجتمع على كافة مستوياته "[10].

وفي سنة 1997، قدَّم البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP) تعريف للحكم الراشد

فعرفه بأنه: "ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون الدولة على كافة المستويات، ويشمل ذلك الآليات والعمليات والمؤسسات التي يمكن للأفراد والجماعات من خلالها التعبير عن مصالحهم وممارسة حقوقهم القانونية والوفاء بالتزاماتهم، وتسوية خلافاتهم" [11].

دلالة على أنَّ مفهوم الحكم الراشد يعرف حركية كبيرة حيث نلاحظ أنَّ المنظمات الدولية على غرار البنك الدولي وبرنامج الامم المتحدة الانمائي لم تكتفي بتقديم تعريف واحد فقط ،بل راحت تقدم تعريفات نظرا للطبيعة المتشعبة والحركية التي يعرفها المفهوم .

**ز- تعريف لجنة الحكم العالمي (Committee on Global Governance):**

حسب تقرير اللجنة العالمية حول " الحكم العالمي" الذي نشر عام 1995 عرَّفت اللجنة الحكم الراشد على أنه: "محصلة أو مجموع الطرق التي يسير بها الأفراد والمؤسسات العامة والخاصة لشؤونهم المشتركة، إنها عملية متواصلة يمكن من خلالها تنسيق المصالح المتضاربة والمختلفة من خلال العمل المشترك، ويتضمن المؤسسات الرسمية والنظم المدعمة لتقوية الالتزام وكذا الشركات غير الرسمية التي اتفقت عليها الشعوب المؤسسات لخدمة مصالحها"[12].

ترى هذه اللجنة أنَّ الحكم الراشد ،هو عملية تفاعلية لكل الفواعل الرسمية والغير رسمية لخلق بيئة تسع الجميع ومن أجل الجميع، رغم أنَّ حدوث ذلك ممكن لكنه صعب نظرا لتضارب المصالح وتنافر القيم والايدولوجيات بين الافراد من جهة والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية من جهة أخرى.

**ح- عرَّف تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام2002:**

الحكم الراشد بأنه : "الحكم الذي يعزز ويدعم ويصون رفاه الإنسان، ويقوم على توسيع قدرات البشر وخياراتهم وفرصهم وحرياتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ولاسيما بالنسبة لأكثر أفراد المجتمع فقرا وتهميشا "[13].

يركّز هذا التعريف على مخرجات الحكم الراشد كنتائج واحترام الفقراء كمكوّن أساسي في المجتمع. لكنه لم يتطرق الى الكيفية التي يمكن من خلالها تحقيق ذلك.

من كل ما سبق نستنتج أنَّه لا يوجد هناك تعريف موحَّد للحكم الراشد سواء من طرف المؤسسات المالية الدولية أم من طرف الباحثين، وهذا ما يجعل المفهوم أكثر ديناميكية، والحكم الراشد اعتمادا على كل

التعريف يتمحور حول مجموعة من الآليات والموارد والأساليب الضرورية لتحقيق الفعالية في تسيير شؤون العامة والعاكسة لتوجهات ايدولوجية.

**ثانياً- اشكاليات الحكم الراشد:**

إنَّ دراسة مفهوم الحكم الراشد ابستمولوجيا تقتضي تحديد المصطلح من ناحية وضبط المفاهيم المرادفة له انطلاقا من أن لكل مفهوم جنسيته وتاريخ ميلاده، ومنظومته المعرفية التي تسنده.

وعليه فإنَّ تحديد مصطلح الحكم الراشد واستعماله يتطلب ضرورة تحديد معنى الحكم[14] ولايزال يطرح هذا المفهوم عدة اشكالات.

من خلال التعاريف السابقة يبدو ان مفهوم الحكم الراشد يطرح اشكاليات ثلاث أساسية:

**1- اشكالية التعريف:**

هناك عدة تعاريف تناولت مفهوم الحكم الراشد، كما سبق تناول بعضها حيث تثير كثرة التعاريف جدل حول طبيعة ومحتوى المفهوم ويعتبر وجود تعريف بسيط وواضح وشامل لعناصر المفهوم يكون صالح لكل المجتمعات الانسانية يضع الباحث بين أمرين، أما التضحية بوضوح المعنى في التعريف رغبة في الاحاطة بعناصر الظاهرة أو تبسيط التعريف والوقوع في الاخلال بالمعنى، ومن ثَمَّ الوقوع في اشكالية الخصوصية المجتمعية وبالتالي الابتعاد عن صفة العمومية والعلمية.

لكل مفهوم جنسيته ومنظومته المعرفية، واستيرادها بغير تحرير لمضامينها تكريس للتبعية المفهومية، إذ لا يمكن فصل المفاهيم عن مصالح واهتمامات المفكرين والعلماء والباحثين والمؤسسات المالية وفي مقدمتهم الصندوق والبنك وانحيازهم لمجتمعاتهم ونسقهم الحضاري، ونظرتهم لذاتهم وللآخرين.[15]

بمعنى أنَّ المفهوم يحمل قيما ايدولوجية للبيئة التي نبت فيها.

**2- اشكالية الترجمة:**

ترجم مفهوم الحكم الراشد الى مسميات أخرى كالحوكمة والحكمانية، الحاكمية والحكم الراشد، إدارة شؤون الدولة والمجتمع، حيث هناك بعض مراكز البحث من تبنى مفهوم "شؤون الدولة والمجتمع" مثل مركز دراسات واستشارات الادارة العامة بجامعة القاهرة ،حيث يرى أنَّ هذه التسمية تعكس طرفي المعادلة "الدولة" و"المجتمع"، حيث يشير المفهوم حسب المنظور النيوليبرالي إلى نوعين من الرقابة، رقابة الدولة ورقابة المجتمع المدني.

بينما يذهب الدكتور عابد الجابري إلى المحافظة على التسمية كما هي "كوفرننس"- GOVRNANACE" على غرار الليبرالية والديمقراطية[16].

لكن بالنسبة للأدبيات السياسية فقد درجت على استعمال الحكم الراشد في الكثير من الدراسات والأبحاث السياسية.

**إشكالية النموذج:**

وتتمثل اشكالية النموذج في مدى ملائمة، وتوافق آليات وقواعد الحكم الراشد مع مختلف المجتمعات الانسانية، حيث آثار "الحكم الراشد" كمفهوم انتقادات واسعة باعتباره يعكس منظومة قيم

غربية من خلال دعوته للأخذ بالنموذج الغربي كنموذج صالح يحتذى به، وهذا ما يطرح مدى امكانية التطبيق في بيئة مغايرة للبيئة الغربية، مثل البيئة العربية أو حتى مجتمعات العالم النامي التي تختلف عن الغرب من حيث المؤسسات و نمط الاقتصاد والنظام السياسي السائد.

انتقد هذا المفهوم في كونه يكرّس منظومة فكرية وسياسية معينة، فمثلا نجد أنَّ الحكم الراشد بالمفهوم الليبرالي، يهدف إلى تقليص دور الدولة، الذي يبدو مقبول في مجتمعات مستقرة، لكن بالنسبة للمجتمعات المتخلفة يثير الشك.

يطرح النموذج (model) صعوبات تطبيقيه من دون اعادة تشكليه وهندسته وفق البيئة المطبقة له، وهذا يرجع الى مدى مرونة هذا النموذج واستجابته لذلك.

فالدول التي خرجت من الاستعمار ما تزال مؤسستها في بداية التشكل، تحتاج إلى حضور قوي للدولة، في حين المجتمع المدني و القطاع الخاص، يعرف هشاشة مقارنة بالدول المتقدمة.

لهذا فإنّه لا يوجد نموذج موحد للحكم الراشد، فإذا كان هناك نموذج صالح في بلد معين، قد لا يكون صالحا في بلد آخر، وهذا ما دفع إلى تكثيف الدراسات التي توصلت إلى إيجاد نماذج عديدة للحكم الراشد تتفاوت وفقا لمكوناتها، فهناك نماذج على مستوى الدولة، وأخرى على مستوى القطاع الخاص، وأخرى خاصة بالقطاع التطوعي، والتي يمكن الاستفادة[17].

يتم تسويق مفهوم الحكم الراشد، من قبل المؤسسات المالية الدولية وهي دعوة لأخذ بالنموذج الغربي، ويعكس مصالح منظمات دولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وهذا ما ينفي حيادية المفهوم وللخروج من هذا الجدل يجب النظر فيما إذا كانت القيم التي يدعو إليها الحكم الراشد من شفافية ومشاركة

تخص مجتمعات معينة أو مدى قابلية تلك القيم للتحقيق في كل المجتمعات [18].

**ثالثاً- افواعل الحكم الراشد:**

**1- الحكومة:**

يقصد بالحكومة هي جميع المؤسسات الرسمية للدولة، المتضمنة للسلطات الثلاث، التشريعية، التنفيذية، القضائية حيث تقوم الحكومات بوضع الإطار العام القانوني والتشريعي الثابت والفعَّال لأنشطة القطاع العام والقطاع الخاص، على حدٍ سواء، و تقوم بتوفير بيئة مستقرة وعادلة في السوق، وكذلك تعمل على الاهتمام بالخدمات العامة، التي لا يستطيع القطاع الخاص تلبيتها[19].

فالحكومات يجب أن تعمل على لا مركزية الأنظمة الاقتصادية والسياسية لتكون أكثر تجاوبا لمتطلبات المواطنين

**2- القطاع الخاص private sector :**

يشير مفهوم القطاع الخاص "بأنه ذلك القطاع من الاقتصاد الوطني الذي يقوم على أساس الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، وتجري فيه عملية تخصيص الموارد الإنتاجية طبقا لما تمليه قوى السوق التلقائية

وليس إرادة السلطات الحكومية العامة"[20]، يشير هذا التعريف إلى أن القطاع الخاص هو فاعل مستقل عن الدولة.

هناك تحول في الكثير من دول العالم، نحو الاعتماد على القطاع الخاص واقتصاديات السوق وتطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي الذي يعمل على تحرير الأنظمة المالية والنقدية والتجارية والتي تعتمد على أهمية القطاع الخاص، في تحقيق التنمية الاقتصادية ومن ثَمَّ الاجتماعية. وتحسين مستوى الخدمات [21].

بمعنى ان القطاع الخاص شريك اساسي في عملية التنمية بما يقدمه من قيمة مضافة وهو أحد ركائز الحكم الراشد، لكن تبقى حجم المساحة الممنوحة له، دون أنْ ننسى أنَّ القطاع الخاص نوعان وطني وأجنبي، وهذا الأخير يمكن أن يشكل قيمة مضافة، كما يمكن أن يُشكّل عنصر تهديد ومنافسة غير عادلة للقطاع الخاص الوطني غير الجاهز والهش، بالإضافة إلى أنَّ القطاع الخاص الأجنبي يستطيع تحويل الأموال والأرباح خارج الدولة بكل سهولة، مما يخلق صعوبات نقدية ومالية للدولة.

**3- المجتمع المدني civil socity:**

تعمل مؤسسات المجتمع المدنية على إشراك الأفراد والمجتمع في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية وتعمل على تنظيمهم في جماعات ذات قوة للتأثير في السياسات العامة، و مراقبة الموارد العامة، . لذا نجد بأنَّ مؤسسات المجتمع المدنية تساعد على تحقيق إدارة أكثر ترشيداً للحكم من خلال علاقاتها بالفرد والحكومة ومن خلال تعبئتها لأفضل الجهود الفردية والجماعية[22].

إذن الحكم الراشد ينطوي على فواعل مهمة، أي لا يمكن تصور وجود حكم راشد في ظل مجتمع مدني ضعيف او قطاع خاص لا يساهم بشكل معتبر في اقتصاد الدولة، أو في ظل دولة ذات مؤسسات جامدة

المجتمع المدني يلعب دورا راشدا إذا كان مستقلا عن السلطة وغير خاضع لدوائر خارجية، أي أنه يملك أجندة عمل نابعة من البيئة الداخلية وتستجيب لاهتمامات وتطلعات المجتمع الداخلي.

**رابعاً- خصائص الحكم الراشد[23]:**

تتباين آليات الحكم الراشد أو معاييره بتباين الجهات والمصالح، فالبنك الدول يركز على ما يحفز النمو والانفتاح ألاقتصادي، في حين أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يركز على الانفتاح السياسي، لكن تشترك في جملة من الأسس والخصائص أهمها:

**1- المشاركة "Participation ":**

ويقصد به حق الرجال والنساء في ابداء الرأي والمشاركة في عمليات صناعة القرار .

بمعنى تهيئة الطرق والآليات المناسبة للمواطنين أفراد وجماعات، بغرض المساهمة في عملية صنع القرارات، بالإضافة للمشاركة بين مختلف الفواعل السابقة.(الحكومة-القطاع الخاص-المجتمع المدني).

**2- حكم القانون " rule of Law ":**

أن تكون السيادة للقانون داخل الدولة وضمان العدل، وأن تولي اهتماما بحقوق الإنسان، يخضع جميع المواطنين الى حكم القانون الذي ينظم العلاقة بين الجميع على قدم المساواة، كما يعمل القانون على الفصل بين السلطات واستقلالية القضاء كل ذلك دون تحيّز لأي طرف على حساب الآخر.

**3- الشفافية "Transparency " :**

وتبنى الشفافية على أساس حرية تدفق المعلومات وسهولة وصولها الى المواطن، وتعد مؤسسات الدولة المصادر الأساسية لهذه المعلومات ،لأنَّ هذه الأخيرة هي التي يستطيع من خلالها المواطن والمؤسسات الأخرى المشاركة في تقديم المشورة والمساهمة في بلورة القرار.

**4- الاستجابة " responsiveness ":**

يقصد بها قدرة المؤسسات والعمليات على تقديم الخدمات للجميع دون استثناء أو تمييز، ومحاولة ارضاء طالبي الخدمة والاستمرار في التحسين الذي يحقق الجودة في الخدمة ومنه الحصول على استجابة مقبولة تحقق خدمة الصالح العام.

**5- الاجماع والتوافق**

تسوية الخلافات من خلال الدفع نحو تبني المصالح العامة والتي تحمل أكبر قدر من التوافق، محاولة الوصول الى قرارات تحمل قدرا كبير من اجماع الأطراف الفاعلة.

**6- المساواة والعدالة"equity":**

ضرورة تكافؤ الفرص بين الرجال والنساء من أجل تحسين أوضاعهم وعدم التمييز بينهم بسبب الجنس أو العرق أو الدين أو أي شكل من أشكال المحاباة.

**7- الفعالية والكفاءة :" effectiveness and efficiency ":**

ويقصد بها توفر القدرة لدى المؤسسات في انجاز وتنفيذ المشاريع، التي تلبي حاجيات المواطنين مع الاستخدام الجيد والعقلاني للموارد، من خلال فعالية المؤسسات ومصاحبتها لتطور المجتمع.

**8- المساءلة "accountability" :**

خضوع صانعي القرار من الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني للمساءلة والمحاسبة، من قبل الأفراد عن إدارتهم للموارد العامة ضمانا لحماية الصالح العام، بالإضافة للمسآلة الداخلية للمؤسسات.

**9- الرؤية الاستراتيجية " strategic vision ":**

وضوح الآفاق لكل من الشعب وصناع القرار لتحقيق ما يصبون اليه، مع توافر الشعور المشترك بما يريدونه من تلك العملية[24].

**10- اللامركزية:**

تفعيل مبدأ توزيع السلطات على المقاطعات الجغرافية للدولة بهدف إدارة شؤونها والحفاظ على حقوق الأفراد، فيشعر الفرد بأنه هو صاحب القرار.

من خلال ما تمَّ ذكره من خصائص، يمكن القول ان هذه الخصائص قابلة للزيادة حسب كل مؤسسة مهتمة بالحكم الراشد، حيث نجد برنامج الأمم المتحدة الانمائي وضع 15ميزة وخاصية، لكن يكاد يتفق الجميع حول هذه الخصائص المذكورة.

## المحور الثاني

## المقاربة الليبرالية للحكم الراشد

ظهر الحكم الراشد بالشكل الحديث في أدبيات البنك الدولي، بعد فشل المقاربات التنموية في دول العالم الثالث، حيث اعتمد البنك وصندوق النقد الدوليين، مقاربة الحكم الراشد ضمن الأسس الليبرالية الرأسمالية، بالاعتماد على اجماع واشنطن في التأسيس لإصلاحات تقوم على الحكم الراشد، يعتبر صندوق النقد والبنك الدوليين هما أدوات الرأسمالية الليبرالية في التسويق لاقتصاد السوق في نشر وتطبيق" أصولية السوق الحرة "ومبدأ النيوليبرالية. وصار مطلوباً من الدول المدينة بمقابل إعادة جدولة ديونها أن تطبق الإصلاحات المؤسسية مثل التخفيضات في نفقات الخدمات الاجتماعية وسنّ قوانين أكثر مرونة لسوق العمالة والخصخصة[25].

شكّل اجماع واشنطن بنسخته الأولى والثانية مرجعا للصندوق والبنك الدوليين في تقديم اصلاحات تستند على مقاربة الحكم الراشد.

**أولاً- اجماع واشنطن Consensus de Washington :**

تمت صياغته مصطلح إجماع واشنطن Consensus de Washington[26] من قبل جون وليامسون John Williamson" مدير سابق للبنك الدولي، لوصف توافق الآراء الذي تمَّ التوصل إليه بين الخبراء الاقتصاديين في ثلاث وكالات مقرها بواشنطن (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وقسم الخزينة الأمريكية) كانت موجهة إلى دول أمريكا اللاتينية ابتداء من سنة 1989[27].

أهم توجيهات توافق واشنطن "Consenus Washington":

مبدأ حكومة الحد الأدنى، وأقل تدخل من الدولة، التثبيت الاقتصادي، والتحكم في التضخم، عدم الحرص الزائد على خفض البطالة، وتجنب العمالة الكاملة "الكثيفة"، إحلال الواردات، ضرورة الادخار تسريع الخصخصة، دعم الأسواق، والحديث عن الإصلاحات التي تشمل مؤسسات القطاع العام (البنك المركزي والمؤسسات العامة ومؤسسات الخدمة المدنية)[28].

هذا البرنامج من الإصلاحات صمم كجدول أعمال للإصلاح في أمريكا اللاتينية، وتحول إلى نموذجا لمجموعة الدول النامية، بالتركيز على انضباط الاقتصاد الكلي والمالية العامة، وعلى اقتصاد السوق والانفتاح على الاقتصاد العالمي[29].

التجارب تشير إلى أن هذه البرامج قد صادف العديد من المشاكل الخاصة بفشل السوق .ويرجع هذا الفشل إلى العديد من الأسباب، منها ما هو مرتبط هيكليا بعمل آلية السوق، ومنها ما هو مرتبط بغياب المؤسسات الحاكمة لعمل الأسواق[30].

فالأسواق بحاجة إلى دعم من المؤسسات من أجل أداء جيّد وهذا ما دفع إلى وضع المؤسسات ضمن جدول الإصلاحات للأسباب التالية[31]:

- الفشل في روسيا لإصلاح الأسعار والخصخصة في غياب دعامة قانونية، جهاز تنظيمي وسياسي.
- عدم الرضا بشأن الإصلاحات الموجّهة نحو السوق في أمريكا اللاتينية، التي عرفت القليل من الاهتمام بآليات التامين الاجتماعي وشبكات الأمان.
- كشفت الأزمة المالية الآسيوية أن السماح بتحرير القطاع المالي قبل التنظيم المالي هي دعوة إلى الكارثة.
- بعد تسجيل انعكاسات سلبية في الأزمة الآسيوية والأزمة الروسية .
- بعد سلسلة النكسات استدعت الضرورة إلى اصلاحات مؤسساتية في استكمال الجيل الأول من الإصلاحات والذي أطلق عليها اسم الجيل الثاني من الإصلاحات.

طرح **Dani Rodrik** (2003) فكرة توسيع إجماع واشنطن بإضافة مقاييس تكميلية للأوامر العشر لوليامسون ، يضم إجماع واشنطن الموسع "Augmented Washington Consensus"، حسب **داني رودريك** عشر بنود ( للحفاظ على التماثل مع إجماع واشنطن الأصلي) كما يبين الجدول رقم (1)

جدول رقم (1): إجماع واشنطن العادي والموسع

| إجماع واشنطن (جون وليامسون) | إجماع واشنطن الموسع (داني رودريك) |
|---|---|
| 1. انضباط المالية العامة | 11. حوكمة الشركات |
| 2. إعادة ترتيب أولويات النفقات العامة | 12. مكافحة الفساد |
| 3. الإصلاح الضريبي | 13. مرونة أسواق العمل |
| 4. تحرير أسعار الفائدة | 14. الانضمام إلى ضوابط منظمة التجارة العالمية |
| 5. سعر صرف تنافسي | 15. الانضمام إلى الرموز والمعايير المالية الدولية |
| 6. تحرير التجارة | 16. فتح حساب رأس المال بحذر |
| 7. الانفتاح على الاستثمار الأجنبي المباشر. | 17. أنظمة أسعار الصرف غير وسيطة |
| 8. الخوصصة | 18. استقلالية البنوك المركزية / استهداف التضخم |
| 9. إلغاء القيود | 19. شبكات الأمان الاجتماعي |
| 10. حماية حقوق الملكية | 20. محاربة الفقر |

**المصدر**: Dani Rodrik, growth strategies ,p44

هناك توسيع في اتفاق واشنطن بإضافة بنود جديدة تلمس الحكم الراشد في اطار المبادئ الليبرالية، من قبيل مكافحة الفساد والحوكمة إلى شبكات الأمان الاجتماعي ومكافحة الفقر الإصلاحات الجديدة التي تعرف بالجيل الثاني من الإصلاحات، تهدف إلى التغلب على عدم الفعالية الواضحة

للإصلاحات السابقة التي تعتمد بشكل كبير على تحرير الاقتصاد، الاستقرار والخوصصة، وذلك بالتأكيد على الذهاب إلى الإصلاحات المؤسساتية[32].

تمَّ العمل على توسيع اجماع واشنطن، حتى لا تنهار منظومة قيم الحكم الراشد التي يدعمها اتفاق واشنطن وبالتالي اتهام اخر للمؤسسات في الدول النامية بأنها عاجزة عن استيعاب الاصلاحات وبالتالي لابدَّ من اعادة بناء المؤسسات بطريقة أكثر فاعلية دون اهمال اتفاق واشنطن الأول الذي تسبب في الفشل.

رغم كون مفهوم الحكم الراشد مفهوما قيما لإدارة السلطة للحكومة والمجتمع باتجاه تنموي، إلا أنّه وبانتسابه للبنك والصندوق الدوليْن، فإنَّ العديد من الشبه تحوم حوله، أبرزها أنه صيغَ خصيصا لبلدان العالم الثالث، ليرتبط بمبدأ المشروطية وليكون مقياسا للمؤسسات المالية (الصندوق والبنك) في منح القروض والمساعدات، وهذا يعطيها حق التقييم والحكم على من هو صالح أو سيئ بما ينسجم ومصالحها[33]، وبالتالي فالمفهوم ليس حيادي وذلك بالنظر الى طريقة صناعته وتوظيفه.

**ثانياً- رؤية البنك الدولي والصندوق للحكم الراشد:**

يعمل البنك والصندوق الدوليين على رسم سياسات وبرامج ضمن قالب معين موجهة لجميع الدول على اختلاف أزماتهم وخصوصية مجتمعاتهم، وهذا النموذج الليبرالي هو كالآتي:

**1- تعظيم مكاسب القطاع الخاص:**

الاهتمام بالقطاع الخاص كأهم فاعل في منظومة الحكم الراشد القائم على الفلسفة الليبرالية الجديدة التي تستمد جذورها بالنسبة للقطاع الخاص من أفكار لستر بيرسون عام 1969 بناءً على طلب روبرت مكنمار رئيس سابق للبنك الدولي لدراسة المناخ الاستثماري للشركات العالمية للاستثمار في الدول النامية واشتملت البنود على الآتي[34]:

- تحسين مناخ الاستثمار للمستثمر المحلي والأجنبي على قدم المساواة.
- امتصاص غضب القوى السياسية واحتوى الاحتجاجات القابلة للانفجار من خلال استخدام مشروعات مشتركة مع القوى الاقتصادية المحلية أو العامة.
- توفير الضمانات للمستثمر الأجنبي وتفادي الصراعات التي تعطل مصالح الشركات الاجنبية، من خلال تأمين المستثمرين ضد مخاطر التأميم والمصادرة وفرض الحراسة وحرية تحويل التعويض للدولة الأم في حال تعديل أو تصفية نشاطهم.
- توفّر الحوافز لجذب رؤوس الأموال الأجنبية وتقديم الأراضي بأسعار رمزية.
- تنفيذ دراسات لاكتشاف فرص الاستثمار بالدول النامية.
- وضع تشريعات وقوانين تشجع على الانفتاح المالي للمشروعات المحلية والاجنبية
- السماح للشركات الاجنبية بالاقتراض من أسواق رأس المال المحلية.
- تصفية القطاع العام، والحد من الجانب الاجتماعي.

من خلال هذه البنود الداعمة للاستثمار يتبين مدى الانحياز للشركات الأجنبية على حساب الدولة والمجتمع الذي يتضرر من خلال بيع المؤسسات العمومية، وابعاد الدور الاجتماعي للدولة الذي يكلف الخزينة حسب الرؤية الليبرالية ومنه الانحياز للفرد على حساب المجتمع.

اعطاء مساحة أوسع للحوافز وحرية الحركة للقطاع الخاص وإطلاق آليات السوق والعمل على زيادة موارد الخزينة العامة وتحسين الهياكل التمويلية من خلال زيادة ربحية المؤسسات وانخفاض حجم ديونها[35].

**الشكل رقم (01):** مجموع إقراض البنك الدولي للإنشاء والتعمير حسب محاور التركيز

حصة القطاعات من مجموع الإقراض البالغ 12.8 بليون دولار

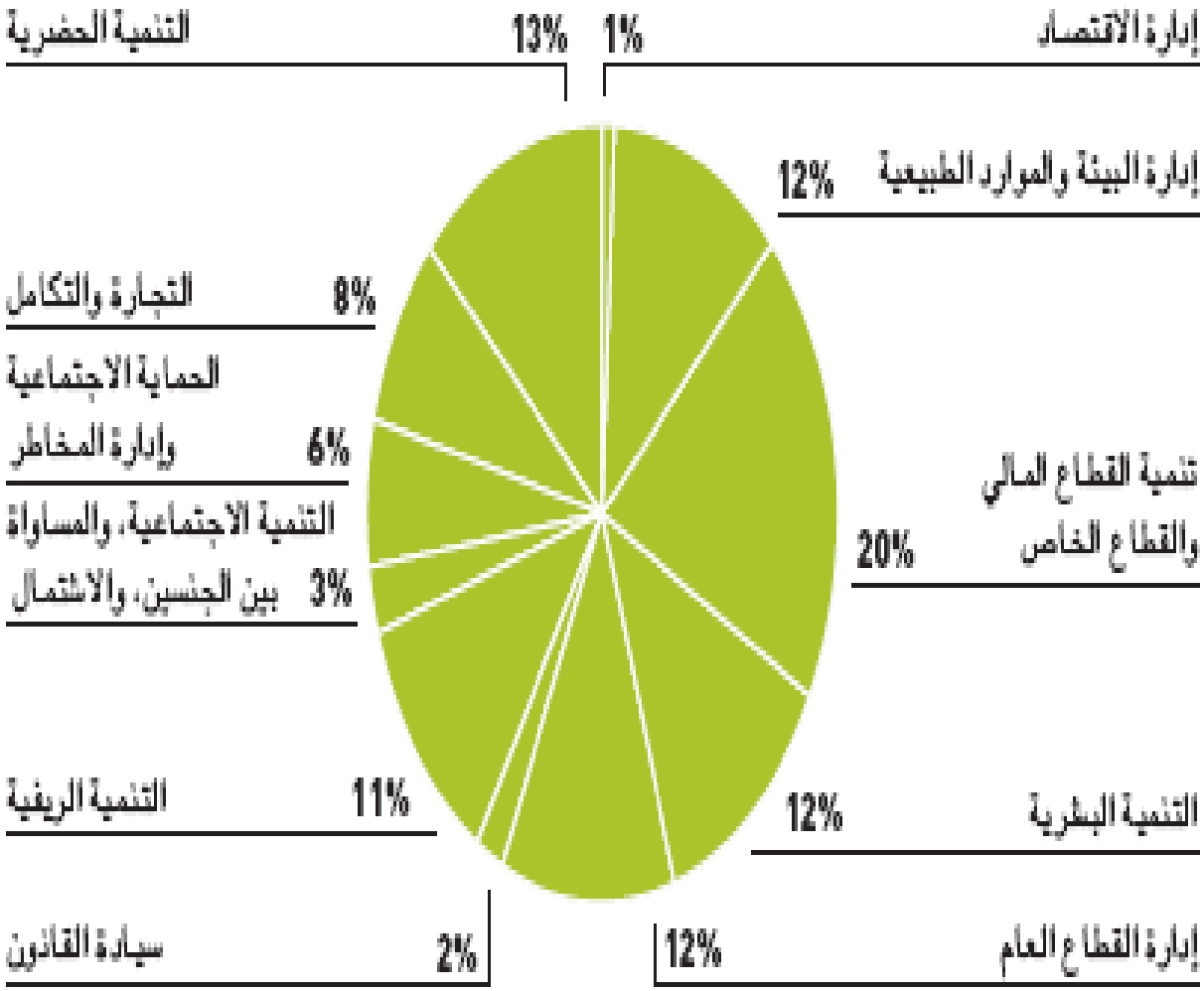


**المصدر: التقرير السنوي للبنك الدولي، السنة2007 ، ص60.**

أكبر نسبة هي من نصيب القطاع الخاص في حين نسبة الاهتمام بسيادة القانون لا تتجاوز 2% والتنمية الاجتماعية لا تأخذ سوى 3%.

**2- تسريع وتيرة الخصخصة:**

والتي عرف البنك الدولي "على انها زيادة مشاركة القطاع الخاص في إدارة وملكية الأنشطة والأصول التي تسيطر عليها الحكومة أو تملكها ويعتبر الإيجار وعقود الإدارة والاستثمار ونزع ملكية القطاع العام من الأساليب الرئيسية، لتحويل الملكية إلى القطاع الخاص"[36].

يطالب الصندوق والبنك الدول النامية بعملية بيع المؤسسات الاقتصادية المملوكة للدولة الى القطاع الخاص المحلي أو الاجنبي، في اطار انسحاب الدولة من المسائل الاقتصادية وترك المجال لفاعل آخر متخصص في المجال الاقتصادي بشكل سريع حتى وإن كانت هذه المؤسسات ناجحة وفعّالة، دون مراعاة أي نوع من التدرّج.

**3- تحجيم دور الدولة:**

الحكومة في منظور الرأسمالية العالمية، هي أحد فواعل الحكم الراشد وليست هي كل الحكم، يرى البنك والصندوق أن الحكومة مطالبة اكثر من غيرها بإفساح المجال لغيرها من الفواعل الاخرى – القطاع الخاص، المجتمع المدني – بممارسة مهام وأدوار معيّنة، يقتضى كل ذلك انسحاب الحكومة من تلك الوظائف وهذا يتطلب اعادة هندسة عمل الحكومة بما يسمح لدخول فواعل أخرى للمشاركة في صنع القرار في الدولة. تناولت أدبيات البنك الدولي ثلاثة وظائف للدولة[37]:

**أ- الوظيفة الاقتصادية للدولة:**

والتي تتحدد في القيام بأربع مهام أساسية:

- وضع وتنفيذ القواعد القانونية التي تحكم عمل السوق.
- الحفاظ على استقرار السوق وتعاملاته.
- الاستثمار في الخدمات والبنية التحتية الاجتماعية المطلوبة.
- توفير الحماية والبيئة المناسبة لبقية الفواعل والأطراف.

**ب-وظيفة وضع الخطط والسياسات:**

تركز بالأساس على خفض الإنفاق العام وإصلاح الموازنة العامة وتخفيض الضرائب وتحرير التجارة والاستثمار والحد من القيود والمعوقات وتوفير البيئة التنافسية، خصخصة مؤسسات القطاع العام.

**ج- الوظيفة القانونية والسياسية:**

والتي تؤثر على الأداء الاقتصادي من قبيل المحاسبية والشفافية والمشاركة والاستجابة من قبل الحكام للمحكومين وضمان الأمن والسلامة للمواطنين وسيادة حكم القانون طريقة إنفاذ العقود واحترامها، وحماية حقوق الإنسان وتقليص الإنفاق العام.

ينظر للحكومة كفاعل ضمن فواعل اخرى تتقاسم معه السلطة والإدارة والتسيير وصناعة القرار.

يرى الصندوق والبنك أنّ الحكومة يتوجب عليها الانسحاب من الحياة الاقتصادية وأن يقتصر دورها على الاشراف فقط أو ما تعلق بإدارة بعض الخدمات الخارج عن عمل القطاع الخاص، وأن لا

تتدخل الحكومة في إدارة السوق، وترك السوق يعمل بحرية وأن ينظم نفسه بنفسه ضمن ما يعرف باليد الخفية الخاضعة لقوى العرض والطلب.

الاهتمام بالقطاع الخاص على حساب مؤسسات الدولة الأخرى، الدعوة لتحرير التجارة ورفع القيود الجمركية وتجاهل اثار المنافسة على القطاع الخاص المحلي، رفع السياسات الحمائية على القطاع الخاص المحلي.

قال هنري كيسنجر "في الخمسينات من القرن العشرين" ، إن الأنماط العالمية القديمة تتهاوى .لقد غدونا نعيش عالم من الاعتماد المتبادل في الاقتصاد والاتصالات والتطلعات الإنسانية "[38].

هي دعوة من كسنجر الى تبني نموذج ليبرالي معولم يمكن أن يقود العالم لنفس التطلعات وهي رؤية لحكم يقود العالم الى شبكة من التفاعلات لا يمكن أن نستغني فيها عن بعضنا البعض وللوصول الى ذلك حسب الليبراليين لابدَّ من اتّباع نموذج معيّن من الحكم والإدارة تفضي الى حكم عالمي.

يعتبر موضوع قابلية الحكم للديمقراطيات (Governbility of Democracies) الذي طبَّق في أوروبا، الولايات المتحدة الامريكية، واليابان ودعا التقرير إلى ضمان نمط جديد من التسيير للنظام الاجتماعي من أجل تحقيق المطالب الديمقراطية والتطلعات التوزيعية في الأنظمة الرأسمالية الغربية عن طريق ضمان منهج جديد للتسيير والنظام الاجتماعي[39].

فالحكم الراشد يعبر عن نظام ينطلق من أن مجتمعا ما له قواعد معينة، يتحول إلى مجتمع معولم، لا تكون فيه الدولة هي الفاعل الوحيد بل واحدة من مجموعة فواعل، على الحكومة فقط كفاعل وحيد جاء الحكم الراشد ليفتح الباب أمام فواعل جديدة، كالقطاع الخاص والمجتمع المدني.

**4- طريقة المعالجة بالصدمة: (الصندوق والبنك الدوليين)**

يقصد بالمعالجة بالصدمة استبدال النظام والمؤسسات القديمة بمؤسسات جديدة، وإدخال اقتصاد السوق بدون تدرج بسبب أن الوقت ليس في صالح هذه الدول التي يجب أن تعمل وبسرعة للتخلص من آثار الماضي والقضاء على كل المؤسسات القديمة واستبدالها بمؤسسات وطرق عمل جديدة حتى وإن كانت التكلفة عالية.

تستند هذه المقاربة على مفهوم" التدمير الخلاق لشومبتر"، فعندما تدمر المؤسسات القائمة أي تدمر مؤسسات التخطيط المركزي، يظهر السوق ومؤسساته بعفوية وبكل تجانس[40].

تقضي هذه المقاربة بضرورة القيام بإصلاحات قوية وسريعة للقضاء على النظام القديم ويدعم أنصار هذا التوجّه آراءهم بالدراسات القياسية، التي بينت ضرورة التسريع بعملية الإصلاحات والقيام في آن واحد فلا يمكن القيام مثلا بالخصخصة دون تحرير الأسعار[41].

تطرح المعالجة بالصدمة مشاكل اقتصادية واجتماعية لأن تكلفة التحول مرتفعة جدا، فعلى الصعيد الاقتصادي يؤدي لتحطيم الهياكل الإنتاجية إلى تراجع وركود الإنتاج، أما من الناحية الاجتماعية تؤدي ارتفاع مستويات البطالة وتراجع القدرة الشرائية للمواطنين[42].

انتقد أحد المهتمين بالإصلاحات الروسية في الحكومة هذه الطريقة وقال "أن فيها الكثير من الصدمة والقليل من العلاج".

نلاحظ أن الهيئات التي تتكلم عن الحكم الرشد و في مقدمتها الصندوق والبنك، كثيرا ما اهملوا امرا في غاية الاهمية ألا وهو مسالة التدرج، في مسار الحكم لان الحكم الراشد ليس قرار فقط يتخذ لقطف ثماره في المدى القريب أو حتى المتوسط، وإنما هو مسار طويل يتطلب تهيئة البيئة المناسبة وإعادة هيكلة وتشكيل المؤسسات، لتستجيب للتحولات الجديدة، مستوى الفواعل والأطر والآليات لنقل المجتمع والدولة من وضع معين إلى وضع أخر أفضل.

**ثالثاً- نقد المقاربة الليبرالية للحكم الراشد:**

**1- نظرية التبعية:**

ترى نظرية التبعية أن دول الجنوب، هي جزء من نظام اقتصادي رأسمالي عالمي، تعتبر دول الجنوب هي الحلقة الاضعف في هذا النظام وتنمية هذه الدول يكمن من خلال فك الارتباط وتحقيق مقاربات تنموية مستقلة نابعة غير تابعة، بمعنى أنَّ الحكم الراشد المستورد بالمفهوم الليبرالي لا يحقق التنمية المرجوة، حسب هذه النظرية

نظرية التبعية ترى في ارتباط الدول النامية بالدول الرأسمالية الغربية ارتباطا هيكليا أنتج تبادل غير متكافئ بين دول المركز ودول المحيط على حد تعبير سمير أمين أحد اقطاب نظرية التبعية، فالرأسمالية تطالب الدول النامية (دول الاطراف) على فتح أسواقها للاستثمارات الاجنبية (لدول المركز المتقدمة)،من خلال ما يعرف بتقسيم العمل الذي يقوم على أن تبقى الدول النامية سوق للسلع والبضائع الرأسمالية، بالإضافة إلى تزويد الدول الرأسمالية بالمواد الاولية الغير مصنعة بأسعار متدنية، في مقابل سلع مصنعة بأسعار مرتفعة، وكف الدولة عن التدخل في طرفي المعادلة.

يدفع هذا الوضع حسب نظرية التبعية الى أن تبقى الدول النامية تابعة سياسيا واقتصاديا وحتى معرفيا الى دول المركز المتقدمة، وأي نموذج للتقدم والرقي وتحسين الحكم، يقدم إلى الدول النامية ينظر إليه على انه تكريس للتبعية والتخلف.

**2- عولمة المفهوم في مقابل اللامركزية:**

يحمل النموذج الليبرالي المعولم تناقض، يتمثل في عولمة المفهوم، ومبدأ اللامركزية، فالحكم الراشد يعطي اهمية كبيرة في تسيير شؤون الأقاليم في الدولة الواحدة إلى حكم محلي يكون هو أدرى بشؤون الأفراد والجماعات المقيمة في الأقليم، وتفويض لصلاحيات التسيير المحلي مع الابقاء على القضايا الكبرى، التي هي شأن كل الأقاليم ضمن السلطة المركزية للدولة وامتدَّ هذا التفويض إلى وجود دساتير و تشريعات تختلف من اقليم لآخر ، كل ذلك في الدولة الواحدة.

في حين تصر الرأسمالية الغربية على صنع نموذج واحد تفترض فيه صلاحيته لجميع الدول النامية ،هذا يعتبر تناقض كبير مع ركن مهم ومبدأ اساسي من مبادئ الحكم الراشد.(اللامركزية).

**3- النمو على حساب التنمية:**

حملت تعاريف الحكم الراشد الصادرة من المنظومة الرأسمالية وفي مقدمتها البنك الدولي الذي يقول بان الحكم الراشد غرضه التنمية والصالح العام، في حين نجده يهتم بالنمو، الذي يمكن اعتباره أحد مؤشرات التنمية وليس هو التنمية وأدى ذلك الى الآثار التالية:

إهمال الجانب الاجتماعي والاهتمام بالمؤشرات الاقتصادية وتجاهل المؤشرات الاجتماعية من ارتفاع للبطالة والفقر وتراجع للقدرة الشرائية نتيجة تراجع الانفاق العام.

تخفيض قيمة العملة المحلية، لرفع قيمة الصادرات التي هي أصلا ضعيفة ومتواضعة مقارنة بالواردات المصنعة، ترك الحرية لتحويل الأموال من وإلى الدولة المعنية وهذا يشكّل مخاطر كبيرة على الاقتصاد من خلال خروج الأموال بكميات كبيرة غير مضبوطة يشكّل انهيارا ماليا بدليل ما حدث في الأزمة الأسيوية 1997.

تعتبر سياسات التقشف المالي، وفتح الحدود و عمليات الخصخصة في أكثر من 70 من دولة مدينة في العالم الثالث وشرق أوربا افقدت هذه الدول السيادة الاقتصادية، وسلطة الرقابة على السياسات الجبائية وأجبرت الدول على تنظيم المصارف المركزية ورفع اليد عنها والتخلي عن مؤسسات عامة مهمة، جعل من الدولة أمام وصاية اقتصادية في شكل حكومة موازية، ليست مسؤولة أمام المجتمع، بل تأخذ أوامرها من سلطات الصندوق والبنك الدوليين[43].

وفي هذا الاطار يقول المستثمر الامريكي جورج سوروس "Georges Soros" "أن تعميم آليات السوق على جميع الميادين يعدُّ، بكل تأكيد تدميرا للمجتمع "ويقول أيضا " إذا ما أعطيت لقوى السوق سلطة تامة، لاسيما في الميادين الاقتصادية والمالية البحتة سينتج عن ذلك فوضى قد تقود في النهاية إلى انهيار النظام الرأسمالي العالمي"[44].

يعمل الصندوق على توجيه السياسات الاقتصادية في البلدان المقترضة باتجاه تبني نموذج النمو الرأسمالي بعيدًا عن ظروف هذه المجتمعات وطبيعة اقتصادها وخياراتها الوطنية وهذا ما نلاحظه في التقاطع الكبير بين سياسات الصندوق السياسات البديلة لهذه البلدان.

يرى جوزيف ستغليتز أحد خبراء البنك الدولي[45] أن "الأسواق غير كاملة حتى في البلدان المتقدمة، ولكن مثل هذه الأسواق ضعيفة أو غائبة بشكل خاص في معظم البلدان النامية. نتيجة لهذه المشاكل، فإن اقتصادات السوق ليست ذاتية التنظيم، وتدخل الحكومة ضروري لتوفير اللوائح التنظيمية التي تقلل التعرض للمخاطر، ويخلص ستغليتز الى ان الدول الأكثر نجاحا في مجال التنمية لم تتبع هذه الاستراتيجيات بل شقت لنفسها طرقا خاصة، أما تعلق بالدول الآسيوية على حد تعبير البنك الدولي قبل وقوع أزمة 1997 أن هذه الدول لم تتبع التوصيات التقليدية اللبرالية[46].

وفي نفس السياق يؤكد الأمين العام السابق للأمم المتحدة كوفي عنان أنَّ الحكم الراشد لا يمكن فرضه، سواء من قبل السلطات الوطنية أم المنظمات الدولية، ولا يمكن خلقه بين عشية وضحاها، وإنما هو إنجاز ونتيجة في حد ذاتها، وبدون دولة القانون والإدارة الواضحة التي يمكن التنبؤ بسياستها والسلطة

الشرعية، لا يمكن تحقيق حكم راشد كما يؤكد على إعداد البيئة المساعدة والمناسبة، وهو ما يتطلب قناعة ومشاركة المحكومين (المواطنين) إضافة إلى الاندماج الكامل والمستمر لكافة المواطنين في مستقبل أوطانهم[47].

وفي المقابل يرى علي بن محمد أنَّ الحكم الراشد صنع خصيصا لبلداننا المتخلفة من قبل أجهزة البنك وصندوق النقد الدوليين ليعتمد كمقياس لمنح القروض والهبات وتقييم الدول على سلم الصلاح والفساد وفق مصالح المنظمات المالية والدول المهيمنة على الاقتصاد العالمي[48].

الإشكالية التي يطرحها الصندوق والبنك، عند تقديم توليفة من السياسات والبرامج تحت مسمى الاصلاحات والترشيد تقوم على قبول الدولة المقترضة لها جملة واحدة أو رفضها جملة واحدة، بحيث لا مجال للتفاوض والحوار بشأن بعض البنود أو تأجيل بعضها وتقديم غيرها، وهذا يتناقض مع مبدأ المشاركة والتشاور والمساواة بين اطراف الحوار، فهي تقوم على مبدأ المفوضات بين طرف –الدولة – ضعيف مهزوم محتاج للقروض عليه أن يسمع الأوامر، وطرف قوي- الصندوق والبنك - يمتلك المال والحلول للمشاكل الاقتصادية، وهذا تم لمسه في وثائق الصندوق حيث يصف الدول النامية بعبارات الدولة المتلقية للقروض وليس بالشريك.

تحتاج التنمية بكل أشكالها إلى حكم راشد يأخذ من البيئة الخارجية الأفكار التي تتلاءم مع بيئته الداخلية، دون تنفيذ قوالب جاهزة ومفروضة لأنَّ ذلك من شانه انتاج تنمية أو حكم مشوه.

## المحور الثالث

## نماذج منفردة للحكم الراشد

### أولاً- تكييف الحكم الراشد[49] :

إنَّ محاولة تعميم أسس الحكم الرشيد على المجتمعات كافة عبر استخدام معايير موحدة قد تحمل بعض التعسف، الذي ينتج عنه عدم احترام الخصوصيات الثقافية والفوارق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بين المجتمعات والدول.

فالدول الإسلامية لها ثقافة تختلف عن الدول المسيحية، وهناك دول يوجد بها عدة طوائف وأديان، فطريقة التعامل معها تختلف عن دولة يكون جميع المواطنين فيها من نفس العرق أو الديانة، ويوجد دول صناعية وأخرى نامية فقيرة، وهناك دول تعاني من حصار أو حروب أو تقلبات سياسية، فهذه المعايير يجب أن تؤخذ بالحسبان عند تطبيق هذه المعايير.

ينبغي تكييف معايير الحكم الرشيد مع خصوصية الدول أو المناطق ،من حيث التاريخ والثقافة ومستوى التطور، ويعتبر هذا التكييف للمؤشرات والمعايير ضروريًا للانتقال من مرحلة المفهوم النظري إلى ابتكار الآليات العملية والتطبيقية التي تسمح تدريجيًا بتطوير الإدارة والحكم، وترفع من مستويات المحاسبة والمساءلة.

للحكم الراشد قيم عالمية وأخرى معولمة، فالدول النامية تحتاج فقط القيم العالمية، وتقتضي القيم العالمية أن تأخذ من المشاركة والمسألة والماسة ما يتناسب وخصوصيتها كل ذلك يتطلب:

**1- مراعاة الخصوصية:**

الرشد والعقلانية تتطلب معرفة قيم المجتمع ومؤسساته وتقاليده حتى نتمكن من انتاج حكم راشد متوافق مع البيئة ومتصالح مع المجتمع، وهذا يتطلب الاستثمار في الفرد وجعله جاهز للدفاع عن قيم عقلانية وراشدة تلبي طموحاته وتنقله الى تنمية مستدامة.

**2- التعديل والتكييف:**

يقتضي أخذ قيم الحكم الراشد وتكييفها لتتماشى ومتطلبات المجتمع والدولة، مع تأهيل المجتمع للتكيف والتعلم من اخطائه، أي أن التكييف يكون في الاتجاهين للحكم الراشد كمنظومة قيم والمجتمع والدولة كميدان تطبيق.

**3- التدرج في التطبيق:**

عملية الانتقال بالإصلاحات في ضوء استراتيجية، السير وفق جدول زمني متوسط المدى مقسم إلى مراحل رباعية أو خماسية.

**4- التقييم والتقويم:**

تحتاج كل مرحلة من مراحل الاصلاحات إلى التقييم والتقويم للوقوف على مواطن القوة والضعف للاستدراك وتقليل الكلفة وتجنب الازمات.

**ثانياً- نماذج محلية منفردة:**

**1- الانطلاق من القيم (القيم الاسيوية نموذج)**[50]:

تشكل القيم موقع محوري في الفكر الآسيوي خاصة فيما يتعلق بتجديد الانطلاقة التنموية التي شهدتها كثير من دول القارة الاسيوية وتتمثل أهم هذه القيم في:

- إيمان الآسيويين بقيمة الجماعة(الأسرة، العائلة، الحي، الشعب، الدولة)، فهم يرفضون النزعة الفردية المتطرفة السائدة في الغرب، فالفرد الآسيوي يصيغ مصالحه دون تجاهل لمصالح عائلته وافراد مجتمعه.

- تقدير قيمة التعليم، حيث يبجل الآسيويون التعليم، فلديهم الاستعداد الكامل للتضحية من أجل تعليم الأبناء، كما أن التعليم لا يقتصر فقط على الصفوة، فكان الفلاحون في كوريا الجنوبية يحرصون بشدة على توفير أفضل أنواع التعليم لأبنائهم، حتى وان كلفهم هذا قيامهم ببيع أبقارهم، ولهذا يسمى نظام التعليم الكوري بأنه مبنى على عظام الأبقار كناية عن بذل أفقر الفلاحين أفضل ما لديهم لتعليم أبنائهم.

- الإيمان بقيمة الادخار، فنمط الاستهلاك الآسيوي لا يتسم بالشراهة والتطلع المستمر إلى مستويات معيشة مرتفعة.

- الإيمان بقيمة العمل وتقديسه، حتى أنَّ الاضرابات في العمل عندهم كانت تأخذ شكل الافراط في الانتاج بعكس الدول الاخرى.

نجحت اليابان في تكييف الرأسمالية، باعتمادها على اسس النظم التعاونية وليس الفردية على غرار الدول الغربية والولايات المتحدة الامريكية، كانت الطريقة اليابانية في ميدان الصناعة مختلفة عن

غيرها من خلال الوفاء للجماعة والشعور الجمعي كواجب اخلاقي، وليس على أسس طموحات فردية[51].

**2- النموذج الصيني[52]:**

رغم ضعفها الاقتصادي في بدايات تأسيسها عام 1949، لكنها جمعت بين الكثافة السكانية الضخمة، والإرادة القوية الفاعلة لتصبح ثاني أكبر اقتصاد في العالم، اتبعت في ذلك اللامركزية في إدارة مؤسساتها، إضافة إلى التطوير والهيكلة المؤسسية، حيث حققت إصلاحًا، وأحالت العمالة غير الضرورية إلى المعاش فاستطاعت ما بين عامي (1990/2001) تقليل40 مليون وظيفة في القطاع العام من خلال ما يلي:

**أ- التوازن بين المركزية واللامركزية:**

جمعت الصين بين المركزية واللامركزية في الإدارة، فهناك عدة مستويات محلية متبعة وهي: "الأقاليم، المحافظات، المقاطعات، المدن، القرى"، يتمتع كل منها بالإدارة المستقلة في شؤونه دون تدخل من المستويات الأخرى، إضافة إلى الاستقلالية المالية.

نجحت الصين بفضل إدارتها المنظمة في تحقيق قاعدة صناعية قوية وبنية تحتية ساعدتها بعد ذلك في تحقيق أقصى استفادة من الانفتاح الاقتصادي، والتخلص الجزئي من أعباء ممتلكات الدولة التي لا تدر الربح الكافي بسياسة "التقاط الكبير وإغفال الصغير" التي دشنها "شياو بينج"، مما خلق انسجامًا في بيئة عمل الاقتصاد بقطاعيه العام والخاص، وخلق المفاهيم الاقتصادية الخاصة بها النابعة من واقع تجربتها الذاتية مثل "الاشتراكية الصينية" و "السوق الاشتراكي."

**ب- الحضور الحكومي القوي:**

وصلت الصين بعد اتباع 12خطة خمسية متتابعة إلى المركز الثاني عالميًا في حجم التبادل التجاري والناتج المحلي الإجمالي والاستثمارات الصينية في الخارج وفقًا لسياسة "انطلق عالميًا "متفوقًا على روسيا وهونج كونج واليابان وألمانيا، ودعم قوتها الاقتصادية التي دعمت قوتها الشاملة مما غير من نظرة العالم لها وجعل الكثيرين يتنبؤون بقيادتها للعالم اقتصاديًا وربما سياسيًا بحلول عام 2050.

**ج- تعظيم الاستفادة من الاستثمار الأجنبي والمحلي:**

استطاعت الصين الاستفادة القصوى من سياسة الانفتاح الاقتصادي وتطويع الاستثمار الأجنبي المباشر كأداة فعالة تحقق بها التنمية الاقتصادية المستدامة، الأمر الذي حقق لها المركز الثاني في الاستحواذ على الاستثمارات الخارجية بالعالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية بحجم 243 مليار دولار عام 2010، ليس هذا فقط بل الاعتماد على المدخرات الذاتية التي وصلت إلى 50% من دخل المواطن في تحقيق معدلات استثمار محلية وصلت إلى 39% من حجم الناتج المحلي الإجمالي الصيني عام 1998، الأمر الذي أهلها لتصدير هذه الاستثمارات وتوطينها بعد ذلك خارج حدودها.

**د- خلق التوازن بين القطاع الزراعي والصناعي:**

مع تتابع المسار التصحيحي للخطط الخمسية، برز الاهتمام بالقطاعين بشكل متوازٍ اتباعًا لتوصيات مهندس الإصلاح الصيني "شياو بينج"، فاهتم بمبدأ تحقيق الاكتفاء الذاتي للغذاء، وفي نفس الوقت تحقيق معدلات إنتاج وتصنيع مرتفعة وفقًا للجدول الزمني المتبع لكل خطة خمسية

**3- بناء مؤشرات افريقية للحكم الراشد**[53] **:**

قدمت مؤسسة محمد فتحي إبراهيم خمسة مؤشرات أساسية للحوكمة في أفريقيا هي في إطار اقليمي وخاص:

**أ- السلامة:**

عدد النزاعات المسلحة التي تتدخل فيها الحكومة، معدلات الجرائم، العنف، سهولة الحصول على الأسلحة.

**ب-سيادة القانون، الشفافية، ومكافحة الفساد:**

التصديق على معاهدات حقوق الإنسان الدولية، قوانين حقوق الملكية، الاستقلال القضائي، كفاءة المحاكم، والمؤسسات القومية في تنفيذ العقود، فساد القطاع العام.

**ج- المشاركة وحقوق الإنسان:**

انتخابات تتسم بالنزاهة والمنافسة، انتخابات تشريعية تنافسية، احترام الحقوق المدنية، حرية الصحافة، حقوق المرأة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية

**د- تنمية اقتصادية مستدامة:**

العجز الفائض في ميزانية الحكومة، مصداقية المؤسسات المالية، معدل التضخم.

**هـ- التنمية البشرية:**

معدلات الفقر، عدد الأفراد الذين يعيشون تحت خط الفقر، توقع الحياة عند الميلاد، الرعاية الصحية، نسبة السكان.

وتحرص مؤسسة محمد إبراهيم من خلال هذه المؤشرات على الربط بين رشادة الحكم وبين تحقيق التنمية المستدامة في أفريقيا، من خلال بناء مؤشرات محلية للحكم الراشد.

**4- النموذج البرازيلي في تجنيد الفواعل**[54]**:**

نجح الرئيس البرازيلي لولا دا سيلفا في الحد من التفاوت الاجتماعي والاقتصادي، لمصلحة الطبقة الفقيرة، وهو ما استعصى على كل الحكومات التي سبقته، ديمقراطية كانت أم دكتاتورية، بدأت حكومته في جانفي 2003تنفيذ برنامج "نحو إنهاء الجوع "Fome Zero "بهدف الإسراع في تحسين الأمن الغذائي لحوالي 44 مليون نسمة.من خلال التنسيق والمشاركة في اعداد برنامج استئصال الجوع".

صاغ معهد كيدادانيا **Instituto Cidadania** في ساو باولو عام2001. وقد وضع هذا البرنامج وفقًا لدراسة قام بها ما يقرب من 100 من الفنيين والأكاديميين والمشتغلين بالسياسة، والذين كان لهم

ثلاثة أهداف رئيسية هي: تقويم وضع برامج مكافحة الجوع في البرازيل وفقًا للالتزامات التي وقعتها البلاد في قمة الغذاء العالمية في عام 1996،تمت تعبئة الجهود حول موضوع الأمن الغذائي لكل من:

- إشراك الحكومات الاتحادية ودون الوطنية والمحلية.
- المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني

ويتركز هذا البرنامج، وفقًا لتقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2009، على مجموعة من الإجراءات تهدف إلى ضمان الأمن الغذائي للبرازيليين وتحسين دخلهم:

بدأ في أكتوبر 2003 تنفيذ برنامج "دخل الأسرة"، الذي يسعى إلى معالجة نقص التعليم وسوء التغذية فهو يوفر دعمًا ماليًّا مشروطًا للأسر الفقيرة. ومن بين الشروط الانتظام في المدارس والزيارات إلى المراكز الصحية الأساسية.

استطاعت الحكومة في عام 2006 إيصال خدماتها إلى الأسر المستحقة، التي يقدّر مجموع أفرادها بـ 11,2 مليون نسمة، وتمكنت البرازيل من تخفيض نسبة انتشار الجوع من 12% في الفترة 90-1992 إلى 7% في 2002-2004، وكذلك عدد الجياع من 18,5 مليون إلى 12,8مليون نسمة خلال المدة نفسها. وفي يوليو 2007 تعزز هذا البرنامج الاجتماعي بتخصيص 2,6 مليار يورو لتحسين الظروف المعيشية للفقراء.

وتتمثل مكونات برنامج إنهاء الجوع في البرازيل والبرامج المرافقة له، كنموذج للمبادرات قصيرة الأجل وذات تأثير. كبير في العناصر التالية:

**أ- معايير استهداف السكان:**

ذوى الأولوية: العامة: الأسر في المناطق الفقيرة والتي تتكون من الأطفال الذين تقل أعمارهم عن 5 سنوات الأشخاص ذوى الإعاقات - الأشخاص الذين يعانون من سوء التغذية – الحوامل - كبار السن.

**ب- صياغة البرنامج:**

منظمة غير حكومية (Instituto Cidadania).

**ج- التنسيق:**

الرئاسة.كفاعل حكومي مهم في عملية تنسيق الجهود

**د- التنفيذ:**

وزارة الأمن الغذائي- وزارات التنظيم الأخرى- القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية، اشتراك كل الفواعل في عملية التنفيذ لتسريع العملية.

**هـ- التمويل:**

من خلا ل حشد الموارد للقطاع العام والخاص (مؤسسات عامة، الشركات في المدن).

استطاعت البرازيل من خلا ل عملية الحشد للموارد والجهود ضمن اشراك كل الفواعل في توفير الخدمات الآتية:

**- الطعام والتغذية:**

بطاقة الغذاء (17 دولارًا أمريكيًّا شهريًّا للأسرة الواحدة) تحويل مشروط - حوافز للأسر الزراعية - كوبونات غذائية - إنشاء بنك الغذاء بمنتجات من الأسواق المركزية العملاقة /تجار التجزئة - توزيع سلال الطعام في المناطق الحضرية الفقيرة (ليس في المناطق الريفية).

**- التعليم والصحة:**

(برنامج تحويل 6- 19 دولارًا أمريكيًّا شهريًّا مشروطًا بحضور الأطفال الفصول بنسبة 85%، والتطعيم، وزيارات الأم والطفل للعيادات.)

**- المياه والإسكان:**

- برنامج سيسترانس :Cisternas منح للمياه والصرف الصحي.

**- التوظيف:**

برنامج التوظيف الأول للشباب - دعم الزراعة للأسرة في المناطق الريفية - مساعدة فنية، ائتمان، الخ.

**- معاشات التقاعد الاجتماعية غير المساهمة:**

معاشات التقاعد الريفية- معاشات التقاعد الحضرية لكبار السن دون الحد الأدنى للأجور - معاشات الإعاقة.

تعتبر تجربة اشراك كل الفواعل وحشد جميع الطاقات والموارد دون اهمال دور المعاهد والمؤسسات العلمية، ودورها في انتاج برامج تنبع من الخصوصية البرازيلية ساهم بشكل كبير، في إنجاح الجهود الرامية لتحقيق الاهداف.

## الخاتمة:

يمكن القول أنَّ الحكم الراشد القائم على فكرة النموذج الجاهز، الصالح للجميع فكرة لم تكتمل خاصة في بعدها الاقتصادي باعتبار الجانب الاقتصادي يعرف حركية كبيرة يقتضي عدم التسرع في وضع نموذج معين، فقد دع الصندوق والبنك بضرورة انسحاب الدولة من الاقتصاد لصالح فاعل القطاع الخاص.

التجارب أثبتت ضرورة عودة الدولة لممارسة صلاحيات وأدوار في الاقتصاد وهذا ما أشار إليه جوزيف ستغليتز بان السوق فشل لوحده وقال بعدم اعطاء السلطة المطلقة للسوق نظرا لفشل اليد الخفة في إدارة السوق في ظل غياب وانسحاب الدولة.

إن ربط مسالة الحكم الراشد بالقروض والمشروطية بالإضافة إلى الاجبار في تنفيذ سلسلة من الاصلاحات الفورية دون مراعاة الخصوصية، واستدعاء القوالب الجاهزة والصالحة لكل الدول دون مراعاة الفروق الفردية للدول بتعبير علم النفس، من شأنه إحداث نتائج عكسية رافضة للحكم الراشد.

أن إحدى المشكلات المنهاجية في التعامل مع مفهوم الحكم الراشد تتمثل في التعارض بين الأبعاد العالمية وخصوصية السياق الذي يطبق فيه هذا المفهوم .فالحكم الجيد في مجتمع ما يفترض أن يكون خلاصة أو محصلة لعملية توافق مجتمع يتحدد على إثرها ماهية جودة الحكم في ذلك المجتمع، وليس محصلة أجندة خارجية وافدة

التجارب تؤكد صحة فرضية أن الحكم الراشد يحتاج إلى تكييف وتبيئة القوالب الجاهزة وهذا يحتاج إلى جهود داخلية محلية، أو انتاج وصناعة نموذج محلي نابع من البيئة الداخلية، وبالتالي فالحكم الراشد المحلي أو المكيّف أقدر على اعطاء نتائج أفضل، في حين القالب المستورد ينتج تنمية مشوهة.

## الهوامش:

(1) المعجم الوسيط في اللغة العربية، ج 1، طبعة2، القاهرة دار الفكر، 2002، ص ص. 109-336.

(2) سلوى الشعراوي جمعة آخرون ،" إدارة شؤون الدولة و المجتمع "، مركز دراسات و استشارات الإدارة العامة، القاهرة ، 2001 ،ص 04

(3) عبد اللطيف بن نعوم، دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجيستير، جامعة مصطفى اسطمبولي معسكر، كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير ،2016،ص16.

(4) محمد بلغالي، الحكم الراشد والتنمية المستدامة دراسة اصطلاحية تحليلية -حالة الجزائر-، مجلة دراسات استراتيجية، العدد 14، مارس2011، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، ص49.

(5) CF, François CASTAING, La Gouvernance : défis d'une approche non normative, Revue IDARA, (numéro spécial, actes du colloque international sur la gouvernance, Alger 20/21 novembre 2005 , vol.15 , n.02,2005,p.9.

(6) Abdelfattah Moujahid,REGARDS CROISES SUR LA GOUVERNANCE .edition :A.M,FEV2011,P102.

(7) راوية توفيق، الحكم الراشد والتنمية في افريقيا، دراسة تحليلية لمبادرة النيباد ،ط1، معهد البحوث و الدراسات الافريقية، جامعة القاهرة، 2005، ص 27.

(8) The World Bank, Governance and Development, The World Bank Publication,Washington, D.C. 1992, p. 1.

(9) Daniel Kaufman, " Repenser La Bonne Gouvernance: Dialogue sur gouvernance e développement au Moyen orient et en Afrique du nord" (Paris, Beyrouth, Rabat et Washington: AC 21 novembre,2003), p3.

(10) United Nations Development Programme (UNDP), Governance for Sustainable Human Development, A UNDP Policy Document, N.Y. N.Y. 1997. p. 3.

(11) United Nation Development programme; Governance for sustainble humain development. New York :UNDP,1997.p.8.

(12) Thomas, (G.Wiss), « Governance, Good governance and global governance: conceptual an conceptual challenger », Third world quarterv , vol. 21 N°05.,2000.p 797.

(13) فريد ابرادشة، الحكم الرشيد في الجزائر في ظل الحزب الواحد والتعددية الحزبية رسالة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3 ، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2014، ص 30.

(14) بن نعوم عبد اللطيف مرجع سابق، ص18.

(15) سليمة بن حسين، الحَوكَمة...دراسة في المفهوم، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد العاشر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الشهيد حمى الاخضر بالوادي ،ص264

(16) يوسف ازروال، الحكم الراشد بين الاسس النظرية وآليات التطبيق – دراسة واقع التجربة الجزائرية – مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجيستير ، جامعة العقيد الحاج لخضر ، باتنة، 2009،ص24.

(17) أسيا بلخير ،إدارة الحكمانية ودورها في تحسين الأداء التنموي بين النظرية والتطبيق الجزائر أنموذجا2000 -2007، رسالة ماجيستير في العلوم السياسية، جامعة يوسف بن خدة الجزائر ، 2009 ، ص 20.

(18) سليمة بن حسين، مرجع سابق، ص265.

(19) زهير عبد الكريم الكايد": الحكمانية قضايا و تطبيقات "المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ص 45.

[20] وفاء معاوي، الحكم الراشد كآلية للتنمية المحلية في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، سياسات عامة وحوكمة مقارنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة ص ص145-155.

(21) زهير الكايد، مرجع سابق، ص ص 46-47.

[22] UNDP Discussion Paper, Reconceptualising Governance , UNDP, N.Y. 1997, pp. 41-46.

[23] نادين الفرنجي، مثلث النهضة والتنمية والحكم الصالح ، ط1، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، لبنان، 2012،ص68.

[24] قوي بوحني، بوطيب بن ناصر، الإصلاحات السياسية وإشكالية بناء الحكم الراشد في الدول المغاربية الجزائر أنموذجا، مجلة الباحث للدراسات الاكاديمية العدد الرابع، مطابع دار الهدى، ديسمبر 2014 ص ص 63-64.

[25] دفيد هارفي الوجيز في تاريخ النيوليبرالية، تر: وليد شحاة ،الهيئة العامة السورية للكتاب، سورية، ص45.

[26] E.berr, f. combarnous, le suivi de Consensus de Washington, économie appliquée, tome LVIII, n°2,2005, p9.

[27] Yuhiro Hayamis. From the Washington consensus to the post-Washington consensus: Retrospect and prospec ، Asian development review, vol.20, n°2, 2003 , p54.

[28] مصطفى السعيد وآخرون، تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، مصر، 2005، ص32.

[29] Jeremy Clift, au-delà du Consensus de Washington , finances &développement , septembre 2003, p.9.

[30] احمد الكواز، إخفاق آلية الأسواق وتدخل الدولة، جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، العدد69، الكويت 2008، ص13

[31] Dani Rodrik, Institutions for high-qualities growth: what they are and how to acquire them, IFM conference on second generation reforms,Washington, November 8-9,1999.

[32] Dani Rodrik, Growth strategies, Harvard University,Cambridge, august 2004.p44.

[33] سفيان فوكه، التنمية والتمكين من خلال الادارة الرشيدة للحكم: قرأة نقدية، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، العدد الثالث، فيفيري 2014،ص47.

[34] عباس كاضم جياد الفياض، صباح قاسم الامامي، الخصخصة، مركز الكتاب الاكاديمي، الاردن، 2015، ص،ص 64-66.

[35] شيماء مبارك، "استراتيجية الخوصصة في المؤسسة الجزائرية"، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية،العدد26،سبتمبر 2016، ص432.

[36] البنك الدولي، "تقرير عن التنمية في العالم"، 1988 ، ص195- www.woldbank.org

[37] Guhan, S. "World Bank on Governance: A Critique."Economic and Political Weekly Jan. 1998; 33-4; 185-190-189+187.

[38] جوزيف ناي، حتمية القيادة: الطبيعة المتغيرة للقوة الامريكية، تر: عبد القادر عثمان، مركز الكتب الأردني، 1991، ص1.

[39] Ranne Camp Bell, « gouvernance :un concept a politique » séminaire du HCCI( le développement: pour un débat politique Dourdan rance)2000p 24.

[40] لخضر عبد الرزاق مولاي، متطلبات تنمية القطاع الخاص بالدول النامية، دراسة حالة الجزائر ،اطروحة دكتوره في العلوم الاقتصادية، جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان، 2009-2010، ص27.

[41] المرجع نفسه، ص28.

[42] Maurel héritages, réformes institutions: Un bilan de quinze années de transition, revue d'études comparatives est-ouest, volume37, N°Mars2006.op.cit,p98.

[43] عبد الرحمان زبيري رمضان، العولمة والبنى الوظيفية الجديدة للدولة، مركز الكتاب الاكاديمي، الأردن، 2013،ص57.

[44] لخضر عبد الرزاق مولاي، مرجع سابق، ص23.

[45] José Antonio Ocampo, Joseph E. Stiglitz, Capital Market Liberalization and Development, OXFORD UNIVERSITY PRESS, Published in the United States by Oxford University Press Inc., New York,2008,p5.

[46] إيمان زوين ،دور الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في تحقيق التنمية -دراسة حالة الجزائر، مذكرة مكملة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة،2011، ص25.

[47] الكايد زهير عبد الكريم: "الحكمانية قضايا و تطبيقات "المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 1006 ص08.

[48] يوسف ازروال مرجع سابق، ص 28.

[49] أحمد رمضان فادي، البعد السياسي للحكم الرشيد في ماليزيا وامكانية الاستفادة الفلسطينية، جامعة الأقصى غزة رسالة ماجستير، 2015،ص25.

(50) أحمد رمضان فادي، مرجع سابق، ص38.

(51) تجارب التنمية (2)..الصين الشعبية نموذجاً 18أبريل، 2016،https://elbadil-pss.org/2016/04/18.

(52) عباس كاظم جياد الفياض، صباح قاسم الامامي، مرجع سابق، ص30.

(53) مؤسسة محمد فتحي إبراهيم ،.http://ww.moibrahimfaundation.org،2018/10/12.

(54) http://www.alukah.net/culture/0/55432/.2018/10/20 يوم.